مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: المجتمع المدني في الوطن العربي الواقع والتحديات
اسم الكاتب: م.م. مؤيد جبير محمود، م.م. سعود أحمد ريحان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/510
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المجتمع المدني في الوطن العربي
الواقع والتحديات

م.م. مؤيد جبير محمود
جامعة الأنبار كلية العلوم الإسلامية/ الفلوجة
م.م. سعود أحمد ريحان
جامعة الأنبار/ كلية القانون/ الفلوجة

Resume

The subject of this research is : The civilian society in the Arab homeland , the reality and challenges , it's trying to explain the scope and boarders of the idea of civilian society as modern concept used in the field of the Arabic political studies.

This research contains many important ideas and opinions which put a scientific treatment of this concept , and conclusion which contains some result and suggestions which may be benefit in political life.

المقدمة

يكتسب الحديث عن المجتمع المدني ، بما يتضمنه من دراسات ونقاشات وطروحات، اهمية قصوى في بلداننا العربية،لحداثة هذا المفهوم وغرابته الى حد كبير في مجتمعاتنا نتيجية لأسباب وعوامل عدة سنتناولها في متن بحثنا هذا. ولعل الملاحظة الأولى التي تستحق الاهتمام هي غياب البنى الديمقراطية الحقيقية، ونمط الثقافة السياسية التعددية اللذان يساعدان على ايجاد بيئة سياسية تستطيع من خلالها مؤسسات المجتمع المدني ان تنمو وتمتد على مختلف مجالات الحياة الانسانية.

المبحث الأول

في ماهية المجتمع المدني

أولا: البعد التاريخي لمفهوم المجتمع المدني:

لمفهوم المدني تاريخ طويل، ولكنه غامض ، وكثرة التصورات المختلفة والمتناقضة حول هذا المفهوم، تقف شاهدا على غموضه. ويبدو جلياً انى هناك مساحة واسعة من عدم الاتفاق حول ماهية هذا المفهوم. خاصة عند محاولة الإجابة على أسئلة جوهرية مثل ..متى ظهر هذا المصطلح ؟ وكيف تبلور وتشكل عبر مراحل تاريخ الفكر الانساني؟ وما علاقة هذا المفهوم بتاريخ الدولة القومية التي نشأت في أوربا؟

في الحقيقة ان تحديد مدة زمنية عن بداية ظهور المجتمع المدني يبدو امرا بعيد المنال خاصة ان تحدثنا بلغة الأكاديميين والمعايير التي تتبع في مجال البحث والتنقيب العلمي الاكاديمي عن ماهية المصطلحات التي تعج بها الادبيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

غير ان هذا لا يعفينا كباحثين في ان نبذل جهد معرفي حثيث من اجل ان نتلمس بداية لظهور " المجتمع المدني" ومحاولة توسيع دائرة الإضاءة المعرفية حوله لإدراك كنه هذا المفهوم عبر التاريخ الانساني الطويل.

يعتقد المفكر العربي (محمد عابد الجابري) ان المجتمع المدني ظهر مع ظهور المدينة والتمدن والمدنية. وطبقا لهذا فإن المقصود بالمجتمع المدني هو المجتمع المتمدن ، وهو نقيض المجتمع التقليدي غير المتمدن. وان مؤسساته هي تلك التي ينشأها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. فهي إذا مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها وذلك على النقيض من المجتمع البدوي/ القروي التي يولد الفرد فيه ، منتميا اليه، منمجاً فيه ، لا يستطيع الانسحاب فيه متى شاء( ).

ومن هنا يعتقد ان العديد من المتخصصين والباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية ان الحضارة الأغريقية تمدنا بفهم عميق عن بدايات تبلور هذا المفهوم ، خصوصاً أفكار الفيلسوف الإغريقي (إفلاطون) . فقد كان الشيء المهم لدى هذا الفيلسوف " هو وحدة الدولة وتماسكها، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة هو مصدر قوة المجتمع المدني( ) . أما تلميذه (أرسطو) يرى استحالة توحيد مظاهر الوجود في وحدة مفهومية واحدة، سواء كان في عالم المثُل أو غيره. وها هنا ركز أرسطو على التعدد بدلا من الوحدة. رأى ان الأسرة أساس الدولة،

ثم اتجه بعد ذلك الى المدينة. فهي الثمرة الناضجة والمكتملة للتطور الأخلاقي والإنساني( ).

ويذهب الباحث والأكاديمي العراقي الدكتور (أحمد شكر الصبيحي) الى الإعتقاد ان المجتمع المدني قرين الفكر الغربي. وان فكرة المجتمع المدني دخلت الى الفلسفة السياسية كتعبير عن علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة، وذلك من خلال الصراع داخل فكرة " الحق الطبيعي "، وبعدها فكرة العقد الإجتماعي التي بنيت على الفكرة الأولى. ففي سياق نظرية التعاقد الإجتماعي تبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغته الإصطلاحية السياسية، وفي هذه النظرية، كان المفهوم يرادف المجتمع السياسي، المجتمع المؤسس بناءً على التعاقد الإجتماعي( ).

وهذا ما تعتقده أيضا (نادية أبو زاهر)* بالقول " هناك نوع من الإجماع على ان نظرية العقد الإجتماعي هي الأساس التي أنشأ عيله (مفهوم المجتمع المدني)" ( ). بعد ان اعلنت القطيعة مع النظام القديم – الذي كان يقوم على الربط بين السلطة وبين القدسية من جهة، ويقضي بإعتبار السلطة مطلقة سواء أخذنا بحسب مرجعيتها الدينية او نظرنا إليها في مرجعيتها السياسية– جملة وتفصيلاً. والقول بنظام (جديد) يقوم على أسس مختلفة ومخالفة تتمحور في الأفكار التي نادى بها فلاسفة العقد الإجتماعي( ).

ولمعرفة الإطار الفكري الذي تبلور من خلاله مفهوم المجتمع المدني والكثير من المفاهيم السياسية المعاصرة نستعرض اهم طروحات مفكري عصر النهضة الاوربية فيما يتعلق بنظريات العقد الإجتماعي. ان الفكرة الرئيسية التي كانت تدور حولها هذه النظرية هي

هي الانتقال من الحالة البدائية الى الحالة التنظيمية (حالة المجتمع) ، في ظل الحديث عن نشوء الدولة القومية الحديثة. واعتقده فلاسفة العقد الإجتماعي " فالدولة لا تقم الا نتيجية لعقد أبرم بين الناس البدائيين، اتفقوا بموجبه على الخروج من حالتهم الفطرية (حالة الطبيعية) وإقامة مجتمع سياسي ، أي دولة"( ).

أ) توماس هوبز* :

وهو أحدالمؤسسين الفعليين لنظرية العقد الاجتماعي، إذ رفض نظريات الحق الإلهي؛ التي كانت تحكم العلاقة بين السلطة والكنيسة، وبين المواطن الأوربي. ورأى هوبز أن السلطة انعكاس لأصل دنيوي مجتمعي ، فالمجتمع المدني أو المجتمع السياسي تكوّن نتيجة خوف الإنسان على حياته وممتلكاته. ولا يستطيع احدهم ضمان تلبية حاجاته

الأساسية ورغباته لمدة زمنية طويلة. وعليه استنتج ان مرحلة (ماقبل المجتمع) الهمجية ، تحوي أسوا ظروف ممكن أن يعيشها انسان ، مما يطرح وبقوة ضرورة تكون التجمعات البشرية والقوانين التي تحكمها( ).

و(هوبز) كان يرى ان " مسيرة الإنسان كلها قائمة على غريزة حب البقاء ، ويعتقد ان من الخطأ الاعتقاد بغريزة اجتماعية تحمل الانسان على الاجتماع والتعاون. انما الأصل أو الحالة الطبيعية ، ان الإنسان ذئب للإنسان، وان الكل في حالة حرب ضد الكل". وهو بذلك (أي الإنسان) اضطر إلى التعاقد مع الآخرين والتعامل معهم حتى يضمن حياته وسلامته ،

وبهذا ظهر المجتمع المدني الذي يكفل تحقيق الأمن والسلام للأفراد ، ولا يتم هذا – عند هوبز – إلا بالتعاقد بين الأفراد وبين سلطة مطلقة أو حاكم مطلق يمنحونه الحرية المطلقة في فعل ما يريد فعله ، وذلك من أجل توفير الأمن والسلام( ).

وهكذا يتحقق الأمن والسلام بتنازل الأفراد المتبادل عن حقوقهم ،إذ يظهر المجتمع المدني أو المجتمع السياسي (الدولة)، بعده المجتمع الوحيد الممكن . وان العيش في مجتمع مدني لايكون إلا بدولة، فالإنسان لايشبع من المال أبدا، وهو دائم البحث عن المزيد. وليس سبب ذلك هو الرغبة في تحقيق أكبر قدر من البهجة؛ بل بسبب قلقه على ما يملكه حاليا من سلطة ووسائل العيش الجديد( ).وهذا التأمل كان يهدف الى اسباغ الشرعية على السلطة المطلقة للملك. لكن عندما ظهرت البرجوازية، ظهرت أفكار مختلفة عن المجتمع المدني إذ تم استبعاد التصور السابق بظهور تصور مجتمع قادر على تسيير ذاته في حالة طبيعية متخيلة من دون الحاجة الى دولة( ) .

ب) جون لوك* :

على خلاف (هوبز) يعتقد (لوك) ان التعاقد الإجتماعي غاية معلومة لاتكون مع الخضوع والاستسلام . فالملكية المطلقة التي يزعم بعضهم انها نمط الحكم الوحيد، لا تتفق مع طبيعة الحكم المدني، وهي ليست شكلاً من أشكال الحكم المدني. وبهذا يمكن من خلال العقد الإجتماعي من عزل السلطة إذا خالفت شروط العقد الذي وقعته بتجاوزها املاءات القانون الطبيعي عبر الاعتداء على المواطنين وحرياتهم، وحياتهم، دون وجه حق ( ).

وبهذا نجد بين الأثنين تفاوتا كبيرا وهذا يعود الى تغيرات اجتماعية وسياسية رافقت ظهور البرجوازية التي سوف يكون لها تأثيرا كبيرا في الثورة الأمريكية والفرنسية.( ) فإذا كانت الحالة الطبيعية عند " هوبز " هي حالة الحرب ، وكل فرد

بمثابة عدو للآخر لعدم وجود سلطة تفصل في المنازعات بين الأفراد فإن (جون لوك) يرى أن كل فرد يملك حق الدفاع عن نفسه ورد الاعتداء الذي يقع عليه من إنسان آخر ، حيث يمتلك كل فرد في الدولة الطبيعية السلطة التنفيذية .فالدولة – حسب لوك – هي حالة أمن وعدالة ومساواة وليست حالة حرب ونزاع كما يقول (هوبز) . ولكن حالة الحرية والمساواة والمحافظة على حقوق الأفراد في المجتمع الطبيعي كانت تتعرض للخطر من قِبل بعض الذين يحاولون الاعتداء على حقوق الأفراد الآخرين واغتصابها ، مما جعل الأفراد يقلقون على حياتهم وممتلكاتهم ، السبب الذي جعلهم يتخلون عن حريتهم المطلقة التي كان الأفراد يتمتعون بها وبذلك ظهرت الحاجة إلى تكوين المجتمع السياسي وخضوع الأفراد لسلطة عامة ، وهذا الخضوع يكون بموجب اتفاق مشترك يقوم على التراضي والمساواة بين الأفراد ، لأن الأفراد متساوون في حقوقهم وواجباتهم ، فإذا ما حاول الحاكم تجاوز سلطته وإهمال الحقوق الطبيعية للأفراد ، ففي مثل هذه الحالة يلزم على الأفراد فسخ العقد الذي أبرم بينهم وبينه ، وهذا عكس ما يرى " هوبز " الذي جعل الأفراد يخضعون خضوعاً مطلقا للحاكم وبدون أية معارضة ().

وعند (لوك) فإن الغرض من الدولة الحفاظ على الحرية والملكية اللتان تكتسبان عن طريق العمل، ومن ثم فالحكومة لا يجب أن تكون تعسفية. وان تلتلزم بالمحافظة على احترام حقوق الجميع. وبهذا فإن الحكومة لم تنشا إلا بمقتضى عقد مشروط بينها وبين الأفراد، وبالتالي فإن للمحكومين أن يثوروا إذا ما سلبت السلطة الحقوق الطبيعية، وخصوصا الحرية والملكية الفردية(). نخلص الى ان أفكار (لوك) بنيت على أساس وجود مجتمع مدني له حقوق طبيعية، مقابل وجود دولة وظيفتها الأساسية الحفاظ على هذه الحقوق وعدم المساس بها. ومن هنا تحديدا عدت نظرية (لوك) السياسية والاجتماعية تدشينا لعصر الليبرالية التي ستكون فيها الملكية الفردية الأساس بناء المجتمع المدني().

ج) جان جاك روسو* :

تقوم أفكار (روسو) فيما يتعلق بنظرية (العقد الإجتماعي) على خاصيتين: " الأولى ان السيادة لا تقبل أبداً ان تكون موضوع تفويض. ففي الامكان ان ينتقل الحكم من جهة الى اخرى، ولكن الإرادة ذاتها لا تنتقل. والثانية ان السيادة لا تقبل التجزئة كذلك لانها في الشعب يستحيل ان أن تكون بموجبه محل تنازل او تفويض"(). وفي هذا يقول (روسو): " بالنظر الى ان السيادة ليست سوى

ممارسة الإرادة العامة فإنها لا تستطيع أبداً التنازل عن ذاتها؛ وان صاحب السيادة، الذي هو سوى كائن جماعي، لا يمكن ان يكون ممثلاً إلا بنفسه. إن السلطة ممكن ان تُنقل اما الإرادة فلا( ).

وهو يخلص الى ان الإرادة العامة يمكن أن تخطئ أيضاً لا الإرادة الفردية المحظة فقط. وفي هذا يقول (روسو): " ان الإرادة العامة تكون دائماً عادلة وتميل الى النفع العام: ولكن لا ينجم عن ذلك أن تتسم مداولات الشعب دائماً بنفس السداد. يراد دائما له الخير، لكن هذا الخير لا يرى دائماً. ان الشعب لا يفسد أبداً، لكنه كثيراً ما يخدع، وعنئذئذ يبدو انه أراد ما هو شر( ).وبناءً على فكرة عدم تجزئة الإرادة العامة فإن وجود الدولة (السلطة) يرجع الى الإرادة المشتركة لأفراد الجماعة. حيث " اضطر الافراد الى البحث عن نظام يكفل له الامن، ويحقق العدالة، فتعاقدوا على إنشاء مجتمع سياسي يخضع لسلطة عليا، ويعتبر هذا العقد هو اساس نشاة الدولة وسند السلطة معاً. ومؤدى العقد عن (روسو) ان الأفراد تنازلوا عن حرياتهم الطبيعية للجماعة مقابل الحصول على حريات مدنية جديدة( ).

ويحاول (روسو) ان يفسر هذا التنازل بالقول:" ان ما يفقده الإنسان بالعقد الإجتماعي هو حريته الطبيعية وحقاً لا محدوداً في كل ما يغريه وما يستطيع بلوغه؛ أما ما يكسبه فهو الحرية المدنية وملكية كل ما هو في حيازته. وحتى لا نخطئ في هذه التعويضات يجب ان نميز الحرية الطبيعية التي ليس لها من حدود سوى قوى الفرد– عن الحرية المدنية التي تكون محدودة بالإرادة العامة "(1). ومن يريد أن يؤمن حياته على حساب الآخرين أن يكون هو كذلك مستعداً لبذلها من أجلها . ولا يتم هذا إلا عندما يكون الآخرون مستعدين لذلك أيضاً ، كما أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بمفرده لأنه لا يطيق مواجهة الطبيعة وأخطارها المحيطة به، الأمر الذي اضطره إلى الاجتماع بغيره حتى يؤمن حياته. فالاجتماع المدني من الأعمال الإرادية في الطبيعة. إذاً فالمجتمع المدني عند روسو قام على أنقاض المجتمع الطبيعي في محاولة الإنسان التعويض عن النظام الطبيعي – الذي أخذ يتلاشى – بنظام من صنع الإنسان ، نظام وضعي متفق عليه بين أعضاء الجماعة ( ).

إذن، ان عبارة المجتمع المدني، استعملت في الفكر الغربي من زمن النهضة الى القرن الثامن عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي وحد بين الافراد وأفرز

الدولة.واصبح المجتمع المدني، بحسب صياغته الأولى ، هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة(الفطرية) الى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية على اتفاق تعاقدي(□□).

وبهذا فإن ارتباط مفهوم المجتمع المدني بنظرية العقد الإجتماعي أسس لفلسفة حقوقية تجاوزت نظرية (الحق الإلهي) التي كانت صاغتها الكنيسة وانتفعت منها، كما انتفع من ملوك اوربا لتبرير سلطاتهم المطلقة تجاه مواطنيهم او رعاياهم(□□). وهكذا قدم أصحاب نظرية العقد الاجتماعي تصوراً لمفهوم المجتمع المدني بوصفه كل تجمع بشري انتقل من حالة الطبيعية الفطرية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي ، وبهذا المعنى يتضح أن مصطلح (مدني) في الفلسفات الحقوقية ظهرت لتتجاوز المرحلة الطبيعية ، مرحلة المجتمع الهمجي البدائي الفاقد للأمن والاستقرار إلى مرحلة استقرار ووجود مجتمع منظم يستند إلى القانون ويحقق السلم ، أي مجتمع مدني قامع للغريزة والعنف ، ومهذب للسلوك .

وفي سياق تطوره التاريخي بقي مفهوم المجتمع المدني يمثل ساحة للنقاش الفكري والفلسفي بين أصحاب النظريات والافكار في مرحلة التاريخ الغربي الحديث. وخاصة فيما يتعلق بتحليل وظيفة الدولة، وفي فهم معناها من جانب، وكذا في فهم المجتمع الصناعي من جانب آخر. فالمجتمع المدني عند (هيغل) يمثل الحيز الإجتماعي والاخلاقي الواقع بين العائلة والدولة (□□). ويرى ان (الملكية الخاصة)، وعلاقات الإنتاج، والتبادل، وامثالهما يشكلان الاسس المهمة والعناوين العريضة للمجتمع المدني. وبالتالي فإن المجتمع المدني هو التعبير عن مرحلة من التحولات الديالكتيكية، بدءً من الأسرة حتى الدولة. فالدولة وبموجب القانون تؤدي دور الحارس على سلامة الأفراد وثرواتهم ، وصيانة الحقوق الفردية، وتعمل من أجل تأمين الرفاه الإجتماعي، والحياة الكريمة، اللتان تعدان السبب الرئيس في وجود المجتمع(□□).

ولعل النقطة الجوهرية في ما طرحه (هيغل) هو تصوره حول الحرية. فقد اشاد بالثورة الفرنسية لأنها أعلت وللمرة الأولى من شان الحرية الى مستوى أن تكون هدف ومبدا يتمتع بهما المجتمع والدولة معاً. ويعتقد ان البشر قادرون على التصرف طبقا لمقتضيات العقل الذي هو شرط (الحرية الاساسي) . ولقد اتاح تصور (هيغل) دراسة نظريات المجتمع المدني بمعزل عن الدولة(□□). ومن هنا شكل المفهوم الهيغلي للمجتمع المدني

عنصر مشجع وجاذب لمنظري الديمقراطية. في ظل سعي (هيغل) الى التأسيس لمقاربة نظرية تحاول ان تتوسط بين المجتمع المدني والدولة. وعدم التخلي نظرياً عن البنى العضوية المشاركة التي لا يغترب فيها الافراد عن الجماعة، بل بإعتبارها جزءً لا يتجزا ن المجتمع المدني الحديث من الناحية الاخرى(□□).

ان الدولة الهيغلية، هي التجسد الضروري للروح المطلق – الذي يعني الروح والاتجاهات الاخلاقية التي يجب ان تكون متجسدة في كل مؤسسات الدولة _ فهي تراقب المجتمع المدني الذي هو مجالالمصالح المتنافسة. وبفضل الاتجاه الاخلاقي المقدم من الدولة يمكن ان تدار المصالح المختلفة دون انانية. فالدولة هي الميدان الاخلاقي للكلية والتكامل، انها التحقق النهائي للروح في التاريخ، لأنها قائمة على الحرية لا القسر(□□)

ومفهوم المجتمع المدني عند (ماركس) مجالاً للصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، ويحدد المستوى السياسي، او الدولة، بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية. وهو بالتالي الاساس الواقعي للدولة ، وقد شخصه في مجموع العلاقات الاقتصادية للافراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الانتاج، او القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة وحضارة ونظم ومعتقدات(□□). وقد انتقد (ماركس) (فلسفة هيغل) فهو يرى ان (هيغل) اخطا في فهم العلاقة المناسبة بين الدولة والمجتمع، فالدولة عند هيغل بوصفها مظهرا لفكرة الروح المطلق التي تخلق الشروط التي تححد الاساس للحياة الإنسانية . غير ان عند ماركس (الديمقراطية) هي التصور الاسمى الذي تستطيع الدولة ان تجسده ، ففي الديمقراطاية يعمل المواطنون معاً على ايجاد دستورهم الخاص، وتحديد الشروط التي بمقتضاها يعيشون، وفي الوقت ذاته يصفون الشروط التي بمقتضاها ترتبط الدولة بمواطنيها. وخلافا لـ(هيغل) الذي يبدا بالدولة ويجعل الإنسان خاضعا لها، ماركس يبدا بالديموقراطية التي تنطلق من الإنسان وتجعل الدولة تشكيلاً للإنسان. فهو يعتقد أن الديموقراطية كشكل للحكومة هي التعبير الصحيح وحده عن المصالح العامة للافراد.(□□)

لقد تطورت الماركسية على يد الفيلسوف الايطالي (انطونيو غرامشي)، اذ ينظر الى المجتمع المدني باعتباره جزءا من البنية الفوقية، هذه البنية تنقسم الى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، الاول وظيفته الهيمنة

عن طريق الثقافة والايديولوجيا، ووظيفة الثاني السيطرةوالاكراه. اي ان مفهوم المجتمع المدني عند غرامشي ليس مجالاً للتنافس الاقتصادي بل مجالاً للتنافس الأيديولوجي. وان المجتمع المدني ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالي، تمارس من خلال الطبقة البرجوازية هيمنتها الثقافية أو تصعد من خلاله بشائر الهيمنة المضادة للطبقة العاملة. أي ان المجتمع عند (غرامشي) مفهوم صراعي وليس شاناً راسماليا بحتاً. حيث يتعين على الطبقة العاملة والطبقات الكادحة أن تواجه الأيديولوجية الرأسمالية والثقافية السائدة بثقافة مضادة، مما يعزز استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الإنسان العادي من سطوة الدولة، وقدرته على ممارسة التضامن الجماعي في مواجهتها، مما

يمكنه الضغط عليها والتأثير على السياسات العامة للدولة(1).وهذه المؤسسات ان لم تكن في مواجهة السلطة السياسية ، فعلى أقل تقدير تكون بموازاتها ومنفصل عنها. وهو يرى ان عمل الكثير من مؤسسات المجتمع المجتمع المدني اليوم ينصب في الدفاع عن الطبقة البرجوازية ومصالحها. وان المجتمع المدني في الغرب وعبر الآيديولوجيات التي غالباً ما تكون رجعية يمثل قلعة حصينة للنظام الرأسمالي( ). على هذا فإن المجتمع المدني في فكر (غرامشي) ايضا يعد مجالاً سياسياً أيضاً، بل انه فضاء تكون الآيديولوجيات المختلفة وانتشارها، التي تشد الجسم الاجتماعي بعضه الى بعض. وتوفر مساحة تشغلها الأنشطة والمبادرات الفردية والجماعية(الأهلية) التي بين المؤسسات والاجهزة ذات الطبيعة الإقتصادية البحتة، من ناحية، واجهزة الدولة الوسمية ومؤسساتها، من ناحية اخرى( ).

ثانيا: المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر:

اذا كان التحول الديمقراطي الجاري في البلدان العربية في الوقت الحاضر نابعا من كونه خطوة متقدمة على طريق توسيع المشاركة السياسية، فإن ضمانها للمواطنين لن يتحقق الا بتعدد القنوات المؤسسية على اختلاف أشكالها وانماطها، وبخاصة مؤسسات المجتمع المدني. وثمة حقيقة لاتقبل الشك ان ازمة الديمقراطية في الدول النامية ناجمة اصلا عن تنامي القوى الاجتماعية الساعية الى المشاركة السياسية، وعجز المؤسسات السياسية عن استيعابها وتلبية مطالبها.

لقد خضع تعريف المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر كغيره من المفاهيم للعديد

من التفسيرات والتعريفات وذلك لاختلاف الرؤى والتصورات . وهذه الرؤى والتصورات هي انعكاس مباشر للفكر الإنساني وهي قطعا تختلف باختلاف المدار التي تنتمي اليها اوتتأثر بها. والمجتمع المدني ايضا يتاثر بحركة وتطور المجتمع الاشمل الذي ينتمي اليه سياسيا، واجتماعيا، واقتصاديا وطبقيا ووفقا لصياغات فكرية وفلسفية تفرزها المرحلة التاريخية؛ بمعنى انه مفهوم غير سكوني متحرك ومتغير ومتطور دائما.

ان شيوع استخدام مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر زاد من تشوشه واضطرابه كما حجب ضرورات التفكير في تأصيله النظري. ولكن ثمة اجتهادات فكرية عربية معاصرة ومتنوعة تأثرت الى حد كبير بالمدارس الغربية . فالمفهوم وكما بينا في المبحث السابق نشأ وتطور في بيئة غربية خالصة ومن ثم انتقل الى بيئات اخرى ومنها بيئتنا العربية.

ولقد جاء تعرف الفكر العربي بمفهوم المجتمع المدني عبر الاهتمام المتزايد الذي لاقته مؤلفات (غرامشي) في الوطن العربي منذ السبعينات من القرن العشرين في حين ان الاهتمام بهذا المفهوم بدأ يتسرب الى الفكر العربي المعاصر منذ ثمانينات القرن العشرين خاصة في اقطار المغرب العربي. فقد نوقش هذا المفهوم لغرض التفكير في ظروف التحول من الحزب الواحد الى التعددية، ثم توالى الاهتمام بالمفهوم عربيا الى حقل التداول الواسع على صفحات الصحف والمجلات والندوات. اما على مستوى الممارسة لهذا المفهوم فقد شاع نشوء الكثير من مؤسسات المجتمع المدني بما فيها النقابات المهنية والجمعيات الخيرية في مصر والعراق ولبنان وسوريا وبلاد المغرب والاردن منذ مطلع القرن الماضي( ).

ان مفهوم المجتمع المدني التصق في أغلب الحالات بدلالات معيارية وأيديولوجية. فوفقاً للرؤية الليبرالية العربية التقليدية، يتسم المجتمع المدني بأنه مجال الاختيار، والحرية الشخصية،والمسؤولية الفردية، في مواجهة الدولة التي تقوم بوظائفها معتمدة على سلطتها الإكراهية الإلزامية أى أن المجتمع المدني يتيح للأفراد المجال لتشكيل مصائرهم الخاصة.( ) ومن هناك بات السؤال الكبير يطرح ما علاقة المجتمع المدني بالقيم الليبرالية وخاصة الديمقراطية؟.ان الديمقراطية والمجتمع المدني متلازمان كام يعتقد (محمد عابد الجابري)، فهما متلازمان ومترابطان، نتيجة التطور التاريخي في أوربا من النظام الإقطاعي السلطوي الى النظام الراسمالي . وبالتالي فان طرح اشكالية " الديمقراطية والمجتمع المدني" في الساحة العربية، اليوم، يكتسي طابعا

دراميا يعبر عن وعي الشعب ووعي نخبه المثقفة خصوصا. ففي غياب الديمقراطية وغياب المجتمع المدني في الوطن العربي ، يعني غياب دولة المؤسسات الدولة التي تستمد وجودها وشرعيتها من مؤسسات مستقلة عنها، وليس العكس(□□) .

ومن خلال تتبع بعض الدراسات الاكاديمية والميدانية يتضح ان النخب الاكاديمية والبحثية العربية لم تال جهدا في محاولة سبر أغوار هذا المفهوم معرفيا، ايمانا منها باهميته هذه المؤوسسات في عملية التحول الديمقراطي . ولقد عرف المفهوم طبقا لمستويين ، الاول : في إطار البنية، فيذهب البعض الى جعل المفهوم مفتوحا ليتضمن بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة. وفي هذا السياق يعرفه (محمود عبد الفضيل)* :"مجموعة المؤسسات والفعاليات والانشطة التي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة، باتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها واجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية اخرى". والمستوى الثاني يحصر المفهوم فقط بالبنى الحديثة. وفي ذلك يعتقد الدكتور (سعد الدين ابراهيم)* :" مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها"(□□).

ويعتقد عبد الغفار شكر :ان المجتمع المدني هو" مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو للمارسة أنشطة انسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والادارة السليمة للتنواع والاختلاف"(□□2). ويذهب حسين توفيق ابراهيم* الى ان المجتمع المدني يعني:" كل الأبنية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في اطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع والتي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشا وتعمل باستقلالية عن الدولة"(□□).

ويعتقد كريم أبو حلاوة* " أنه المجتمع الذي يقوم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في. أستقلال نسبي عن سلطة الدولةلتحقيق أغراض متعددة(□□). أما أماني قنديل فترى أن جوهر المجتمع المدني هو العمل التطوعي فهو يمثل من وجهة نظرها

: " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملآ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة يبذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والأدارة السليمة للتنوع الخلاق(□□).

طبعا هناك مجموعة كثيرةمن التعريفات التي تتناول مفهوم المجتمع المدني لامجال لذكرها لسعتها ولكن من الضرورة بمكان القول ان المجتمع المدني يمثل مجموعة من المنظمات والهيئات التطوعية المؤسسية التي تقوم على قاعدة التعاقد والمستقلة عن سلطة الحكومة التي يتبنى أعضاؤها أهدافا مشتركة ، يحققونها عن طريق العمل الجماعي ، المشاركة الواعية في مجالات مختلفة أقتصادية وثقافية ودينية وفنية وأجتماعية وأنسانية وغيرها بالأعتماد على أنفسهم دون الأعتماد الكلي على الدولة . الى ألحد الذي تصبح فيه تلك المنظمات والهيئات والجمعيات بمثابة قوى إجتماعية لاتنفصل عن الدولة ولكنها بمثابةعين عليها"(□□). وعليه فإن مفهوم المجتمع المدني مفهوما واسعا يضم الحكومة والشعب، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وهو تعريف لمرجعية العلاقات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني التي تحمل المضامينن نفسها.والمجتمع المدني هو من حيث المبدأ، نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها. ومن جهة اجرائية، فإن هذا النسيج من العلاقات يستدعي، لكي يكون ذا جدوى، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها من جهة أخرى.

والمجتمع المدني هو مجتمع مستقل الى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من اجل خدمة المصلحة العامة ، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلي من شأن الفرد إلا انه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات.

ووفق التعريفات اعلاه يمكن ان يمثل المجتمع المدني نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً او كثيراً عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في

مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة الى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة فهو اذن مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لاتخضع مباشرة لهيمنة السلطة وينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وابداعاته.

وقطعا فإن التعريفات اعلاه لاتسعفنا عميقا في ادراك كنه وماهية المجتمع المدني. فالمفهوم بحاجة الى التوسع بذكر سماته وخصائصه .وهو ما يهمنا الحديث عنه في الصفحات اللاحقة لاهميتها الفاعلة في التحول نحو النظام الديمقراطي.

ثالثاً: خصائص ووظائف المجتمع المدني

دون شك – ان المجتمع المدني بوصف مجموعة من المؤسسات يتصف بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من المؤسسات الاجتماعية والسياسية. ولقد اتضح في سياق عرضنا لتاريخ ومفهوم المجتمع المدني ، انه يعني تلك النشاطات والفعاليات والاطر التي تتعامل معه بوصفه جزءص من كل عام، أي الدولة(□□)

وهذا المجتمع يتميز بوجود خصائص او سمات ابرزها الآتي(□□):

1. المدنية ونعني بها الصفة السلمية والتسامحية والحوارية بعيدا عن لغة التسلط او الاستبداد بالرأي او القرار .

2. التعاونية : وهي استعمال مفهوم الجماعة بدلا عن قدرة الفرد وهذا ما يناسب المجتمع المدني الذي يدل على جهود مشتركه وليس فروقا فردية .

3. المؤسساتية : العمل التعاوني قد يفقد قدرته على الحركة خصوصا اذا تعددت المشاركة فيه ويحتاج حينذ الى تأسيس منظم يجمع أشتاته وهو المعبر عنه بالعمل المؤسساتي وهو كفيل بجمع الجهود باتجاه غاية محددة ويحصنها من الفوضوية في الأداء .

4. تحديد الأدوار وتخصيص القدرات : الدور هو اثبات وجود الفرد في داخل المجتمع والتخصص في ماعند الفرد من ابداعات هو تنمية للتنوع واستثماره فعندما ننمي دور المعلم ونعزز فيه تخصصه هذا فاننا نحصل في النتيجة على معلم ناجح وكفوء في المجتمع في حين يحدث العكس المدمر وهو تغيير المعلم الى مهنة اخرى فنخسر قدراته التخصصية ودوره الفعال .

5. الأهداف والنتائج : لابد من هدف لحركة المجتمع المدني المؤسساتي وإلا فان الحركة فوضوية بحته والأهداف تقاس بنتائجها هل تحقق الهدف بنتيجة تلائم تلك

الجهود المشتركة لآلاف من العقول والأيدي العاملة ام كانت النتيجة هدف ضئيل لجهد كبير .

اذن المجتمع المدني نوع من المؤسسات تنشا من تبلور التفاعلات والعلاقات بين مختلف القوى الاجتماعية. اون تميز المجتمع المدني عن السياسي في ناحية المركزية والرسمية لايؤثر على الطبيعة المؤسسة للتنظيمات المدنية، فمؤسسات المجتمع المدني شانها شان مختلف المؤسسات تخضع لقواعد وآليات داخلية خاصة بها، ومن ثم فإن تكوينها بوصفها مؤسسات يستند الى عدد من الاسس الجوهرية( ):

1-الاساس الاقتصادي ويقصد به تحقيق درجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي في ظل نظام اقتصادي يسمح باشباع الافراد لحاجاتهم الأساسية بعيداً عن تدخل الدولة من خلال المبادرات الفردية والنشاط الخاص، لأن تدخل الدولة في هذا الميدان يقلص من امكانية تكوين مجتمع مدني مستقل عن الدولة.

2-الأساس السياسي بمعنى الصيغة السياسية القائمة على حرية التعبير عن الآراء والمصالح لمختلف القوى الاجتماعية بطريقة سلمية ومنظمة.

3-الاساس الايديولوجي ويشمل مجموعة القيم والافكار والايديولوجيات التي تؤمن بها القوى الاجتماعية، أكانت متوافقة مع اييديولوجية الدولة ام متعارضة معها.

4-الاساس القانوني ويراد به النظام القانوني للدولة القائم على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية او الدينية او المذهبية.

وغني عن البيان القول بضرورة ان تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بالمرونة والدينامية، التي تولد وتنشأ على أساس العمل الطوعي للأفراد المستند الى المصالح الخاصة والمشتركة. وكلما قويت مؤسسات المجتمع المدني وزادت فعاليتها وتواتر نشاطها، ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياتهم، وكلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني وخفت فعاليتها وتوقف نشاطها، ازداد تعسف سلطة الدولة إزاء المواطنين وضخم دور القوة في العلاقة بين المواطنين والدولة وعلى حساب حقوقهم وحرياتهم. ومن هنا تبرز الإشكالية الحقيقية في تفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني بتعمد الانظمة التسلطية الى قمع عملية تكوين هذه المؤسسات والحيلولة دون قيامها أو وضعها تحت هيمنتها وسيطرتها والإستيلاء على دورها ووظيفتها والحلول محلها.

ان مطالب غالبية شعوب الدول النامية بضرورة التحول الى الديمقراطية عن طريق اسقاط الانظة التسلطية او اصلاحها ليست بجديدة او طارئة على هذه الدولة، ولكنها أخذت شكلا متقدما في كسر حواجز الخوف والمجاهرة بمطالب الاصلاح السياسي والاقتصادي وبقية المجالات. فالنخب الحاكمة في البلدان العربية– رغم تزايد اعداد القوى الاجتماعية الراغبة في الاصلاح وزيادة مساحة المشاركة السياسية – لم تطور بنيانا مؤسسيا فعالا وقادرا على التعامل مع المشكلات التي تولدها التغييرات البنائية والديمغرافية والاجتماعية وبخاصة المؤسسات السياسية التي تسمح بمشاركة حقيقية في العملية السياسية(□□). فقد اختارت معظم هذه النخب الحاكمة الحد من المشاركة السياسية بدلا من توسيعها، حيث لاتسمح بالانتخابات الحرة، كما انها تفرض قيودا على الاحزاب المعارضة او تفرض عليها حظرا كاملا، وتحد كذلك من حرية الصحافة والتجمع، ولكنها غالبا ما تحاول ايجاد اشكال جديدة للمشاركة السياسية من ذلك النوع الذي يشجع او حتى يعبئ المواطنين لمساندة النظام واهدافه دونما السماح لهؤلاء المواطنين بفرض أية مطالب على النظام.

فتدفق الراغبين بالمشاركة لم يواكبه تطور مماثل في بناء المؤسسات السياسية، وهذا ما جعل المعادلة السياسية في هذه الدول معكوسة، ولذلك فإن الصراع بين عملتي التعبئة والمؤسسية يمثل معضلة الممارسة السياسية. وصارت من اهم المخاطر التي تحدق بهذه الدول، هي أن الأفراد يتعلمون أشكال المشاركة الشعبية قبل ان تستطيع المؤسسات الحكومية التمثيلية القيام بوظائفها بشكل ملائم بوقت طويل، ولهذا كانت المشاركة الزائفة هي السيطرة. وبناءا عليه فقد كان من اهم مظاهر أو تضاؤل أو محدودية المشاركة السياسية البائنة على النظم السياسية لهذه الدول هي غياب مؤسسات المجتمع المدني عن ساحة العمل السياسي، وانعدام فرص المشاركة السياسية الفعلية والمنظمة التي تقدمها هذه المؤسسات للمواطنين نتيجة لقمع اجهزة هذه النظم لها او محاولة تحجيمها او ربطها ببناها السياسية واستيعاب دورها في اطار العمل لكسب التاييد الشعبي والشرعية السياسية(□□). وحريا بنا ان نجمل الوظائف التي تتمكن من خلالها مؤسسات المجتمع المدني من أداء دورها بشكل فعلي وحقيقي في الدول العربية . في ظل وجود ضبابية في فهم الادوار الحقيقية لهذه المؤسسات.

وهذه الوظائف يمكن ايجازها بالآتي( ) :

1. تعزيز دور العمل المدني بازاء العسكرة او العشائرية السلبية وهي التي تعني اهمال استصلاح الارض والاستفادة من الثروات الاخرى والرجوع الى قوانين القوة والغلبة والانتقام والكراهية دون التراث العشائري المشرف من النخوة والغيرة على الجار والحقوق ومساعدة المحتاج وإكرام الضيف فإنها مدنية بحد ذاتها مهما اختلفت الجغرافية.

2. إنماء طاقات الشباب والمبدعين بعيدا عن تسخيرها سلبا للفئوية او الجهوية وجعلها طاقة حرة يتمع بفوائدها المجتمع عموما. والحث على العمل الخيري وكسر طوق (لاشي الا بثمن) حتى يعيش المجتمع دفء حب الخير للناس بلا دوافع ومصالح مباشرة وضيقة).

3- تجميع المصالح: فمؤسسات المجتمع المدني تقوم ببلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه اعضائها، وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على اساس هذه المواقف الجماعية، وتمارس هذه الوظيفة بشكل اساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الاعمال وسائر المنظمات الدفاعية.

4- حسم وحل الصراعات: يحل من خلال هذه الوظيفة النزاعات الداخلية بين اعضائها بوسائل ودية دون اللجوء الى الدولة واجهزتها البيروقراطية ، وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تجنب اعضائها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت، وتجنبهم كثير من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشا بينهم من منازعات، وتسهم بذلك في توطيد وتقوية اسس التضامن الاجتماعي فيما بينهم.

5-زيادة الثروة وتحسين الاوضاع: بمعنى القدرة على توفير الفرص للممارسة نشاط يؤدي الى زيادة الدخل من خلال المؤسسات نفسها، مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الانتاجية والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التي تقوم بها الجمعيات الاهلية، ومشاريع التدريب المهني التي تقوم بها النقابات المهنية والعمالية لزيادة مهارات اعضائها مما يمكنهم من تحسين شروط عملهم وزيادة دخولهم.

6-افراز القيادات الجديدة : لكي يواصل المجتمع تقدمه فإنه في حاجة دائمة

لاعداد قيادات جديدة من الاجيال المتتالية . حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة المخزن الذي لاينضب للقيادات الجديدة، ومصدرا متجددا لامداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين الى عضويتها، وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي، وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم، وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية.

7-اشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية: تقوم مؤسسات المجتمع المدني باشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وادارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب من هذا كله من تاكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، وهذه القيم هي في مجملها قيم الديمقراطية. فمن غير الممكن للديمقراطية كبنية وآليات وقواعد ان تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة والحرية السياسية والتنظيمات السياسية المختلفة. ولا يمكن لهذه المؤسسات ان تكون فاعلة دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية.

المبحث الثاني

الواقع والتحديات

اولا: اشكالية الفكر والممارسة :

بداية ان مصطلح المجتمع المدني، أو مؤسسات المجتمع المدني، قصد به عند ظهوره في نهاية القرن الماضي، مجموعة من الجماعات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية، أو الأهلية أو غير الرسمية، وبدهي أن المجتمع المدني كمصطلح شي آخر غير تلك الجماعات أو المؤسسات أو الهيئات، فيمكن للمصطلح ايضا مثلاً أن يثير الفرق بين المجتمع المدني والمجتمع الديني، أو الحكومة المدنية والحكومة الدينية، أو الدولة المدنية والدولة الدينية، وهذا بدوره يثير قدراً هائلاً من اختلاط المفاهيم.

والاشكالية كما يرى الدكتور محمد مورو*، أن المصطلح، ومعظم مصطلحات علم السياسة الحديث مستمدة من سياق علم اجتماع وظروف مجتمعية مختلفة عن سياق مجتمعاتنا ومفاهيمها ومرجعياتها. وهكذا وبسبب عدم وجود علم اجتماع نشأ وتطور- أو اهماله ان وجد- في اطار سياقنا الحضاري، فإن اللبس سيضل هو سيد الموقف بخصوص الكثير من المصطلحات والقضايا؛ (لأنه من

المستحيل عملياً ونظرياً –من الناحية العلمية تطبيق مفاهيم نشأت في سياق اجتماعي معين على سياق اجتماعي ومجتمعي آخر). وهذا لا يعني العزلة بالطبع، ولكن اقرار الحقيقة العلمية منعا للبس والخلط، فالدولة الدينية – الثيوقراطية– مثلاً في مفهوم علم الاجتماع الغربي، تختلف عن مفهومها في علم الاجتماع الاسلامي، والظرف التاريخي الذي صاحب سيطرة الكنيسة ورجال الدين ومعادتها للعلم في الغرب، ومن ثم الثورة عليها، وظهور المجتمع المدني، أمر لم يحدث عندنا لا في النص ولا في الممارسة، ومن ثم فالمضامين التي يحملها المصطلح وفقا لسياقه الاجتماعي ستختلف بالضرورة في غير السياق الحضاري الغربي، ولكن المشكلة ان العديد من المفكرين والمثقفين العرب والمسلمين لايدركون ولا يهتمون بإدراك هذا الفرق المهم(1).

وهكذا فإن المضامين التي يحملها مصطلح المجتمع المدني، والتي ظهرت في أوربا في بداية عصر النهضة، والمرحلة الرأسمالية الديمقراطية، والخروج على المجتمع الكنسي أو الإقطاعي، هي مضامين موجودة لدينا منذ أربعة عشر قرنا وتزيد، ومن ثم فلا حساسية لدينا من تلك المضامين، ولكن يجب الالتفات هنا، إلا أن هناك فارقا نوعيا ضخما جدا، في الأهداف وشكل الممارسات التي يحملها المصطلح، فالمرجعية والغايات لدينا مصلحة الجماعة دون الطغيان على حقوق وحريات الفرد، أما الغرب ووفقا لفلسفة المصطلح والمرجعية فإن الهدف والغاية والرجعية هي الفرد، وهذا بالطبع يقود الى ممارسات واحوال أوضاع لا نقبلها، ولانقر بها، كحرية الغنى، وجمع المال بلا حدود، أو حرية الشذوذ الجنسي أو غيرها، وهي أمور لا تتفق معنا بالطبع، وذا كان المصطلح المجتمع المدني قد تصاعد استعماله مع مرحلة العولمة، فإن هذا بدوره ينبغي أن يكون داخلا في اعتبارنا عند الاقتراب من المفهوم والممارسة().

وينبغي ايضا ان نضع في اعتبارنا ان هنا تمايزا واضحا بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي ، فإذا كان المجتمع السياسي يشتمل على كل المؤسسات والاجهزة والمنظمات المركزية والمحلية للدولة ، بمعنى ان المجتمع السياسي يتضمن السلطات التي تختص بعنصر الإجبار المادي المشروع التي تحتكره الدولة، فإن المجتمع المدني هو مختلف الأبنية السياسية والإقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، والتي تحدث بصورة دينامية ومستمرة من

خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة. وهناك عنصران يميزان التنظيمات المدنية من التنظيمات السياسية هما(□□):

1-ان التنظيمات السياسية مركزية تختص بتكوين السلطة المركزية وحمايتها، بينما تقوم التنظيمات المدنية على الخصوصية والاستقلالية الذاتية وتنمية التضامنات الجزئية، أي انها تنطبق على نشاطات لا تتدخل السلطة المركزية في تنظيمها المباشر.

2-ان التنظيمات السياسية رسمية تبنى فيها العلاقات على اساس قانون ثابت وعام ومجرد وموضوعي، في حين ان التنظيمات المدنية تخضع لقواعد غير رسمية رهينة بصورة اكبر لتبدل ميزان القوى او العادة او الاخلاق أو المصلحة.

وهناك من يعتقد بعدم صوابية البعض في الوطن العربي عندما اتخذوا موقفا سلبيا من الدعوة الى تقوية المجتمع المدني، لأنهم تصوروا أنه يقتصر فقط على تلك المنظمات غير الحكومية التي تأسست حديثا في سياق العولمة، ونشطت في بداية تأسيسها وفق خطة حددت موضوعاتها مؤسسات التمويل الدولية الرأسمالية ومنظمات غير حكومية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وغاب عن هؤلاء أن المجتمع المدني يضم العديد من المنظمات الشعبية والجماهيرية، وانه قائم في المجتمعات العربية منذ أكثر من مئة سنة مع تاسيس الجمعيات الاهلية في القرن التاسع لاعشر والنقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين وكذلك الجمعيات التعاونية، الى آخر هذه الجمعيات التي تدخل في إطار المجتمع المدني. والخطيئة الكبرى التي حدثت في تاريخنا العربي ان الفئات الحاكمة عملت على ايجاد مؤسسات للمجتمع المدني في اطار نخبوي تقوم بدورها في تلطيف حدة المشاكل الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي والتحول اى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وفق الشروط التي تضعها المراكز الرأسمالية المتقدمة، وينحصر دور هذه المنظمات من وجهة نظر الفئات الحاكمة والقوى الرأسمالية في تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين، واشباع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة، بما لا يؤدي الى تغيير الأوضاع بل يعيد انتاج الاوضاع القائمة بما فيها من فقر وبطالة وتهميش وافتقاد العدالة، وفي هذه الحالة فان مؤسسات المجتمع المدني النخبوية لن تزعج الفئات الحاكمة، ولن تلعب دورا في تغيير الاوضاع القائمة من خلال المساهمة الفعالة بدور ديمقراطي في المجتمع. وعلى العكس من هذا، فإن القوى الديمقراطية والتقدمية يجب ان تدفع في اتجاه اكتساب

مؤسسات المجتمع المدني طابعا شعبيا يساعدها على القيام بدور تعبوي تغييري تحتاجه مجتمعاتنا تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من خلاله من المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع. والمشاركة بشكل جماعي (كمؤسسات) في صياغة السياسات العامة والضغط من أجل تعديلها بما يحقق مصالح الأغلبية، ويكفل مشاركتها السياسية تدعيما للديمقراطية( ).

هذا يقودنا الى طرح التساؤل المهم عن حقيقة العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني؟

في الواقع يلتزم المجتمع المدني في وجوده ونشاطه بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلبية للتنوع والاختلاف بين الذات والآخرين، وهي نفس القيم والمعايير التي تقوم عليها الديمقراطية كصيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية وباعتبارها ايضا اسلوب حياة يشمل كافة مجالات المجتمع. في هذا الإطار تبرز قيم التسامح، والروح الجمعية، والتقدير المرتفع للذات من منظور الأهلية للفعل الإجتماعي والسياسي، الايمان بكرامة الانسان، الوفاء بالوعود، الشفافية والمثابرة،

ولتأسيس الديمقراطية كنظام حكم وطريقة حياة لا يكفي أن تكون هذه القيم أساس تحرك الانسان في المجتمع وموقفه من الذات ومن الآخر، بل ينبغي أيضا تنمية المهارات الذهنية ومهارات المشاركة التي تمكنه من التفكير والتصرف على نحو يوازن بين حقوقه الفردية وبين الصالح العالم، هذه المهارات تمكن المواطن من تحديد ووصف وشرح المعلومات والأفكار ذات العلاقة بالقضايا العامة( ).

ومن هنا، فهناك صلة قوية بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، وهما يشتركان في انهما يمثلان اهم قنوات المشاركة الشعبية. ومع ان مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى

للوصول الى السلطة السياسية الا ان اعضاءها اكثر قطاعات المجتمع استعدادا للانخراط في الانشطة الديمقراطية السياسية، بالاضافة لهذا فإن الادارة السلمية للصراع والمنافسة هي جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظور العقد الاجتماعي لروسو وهيجل وماركس ودي توكفيل وجرامشي.

يعتقد الكثير ان تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي يرجع الى غياب او توقف نمو المجتمع المدني. وما يستتبعه من تعزيز القيم الديمقراطية وازدهار ثقافة مدنية

ودميقراطية توجه سلوك المواطني في المجتمع وتهيئتهم للمشاركة في الصراع السياسي وفق هذه القيم.

لايمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع مالم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحيتية للديمقراطية في المجتمع بما تضمنه من نقابات وتعاونيات وجمعيات اهلية وروابط ومنظمات شبابية ونسائية وشبابية..الخ. ومن هنا فإن المجتمع المدني يقوم بدوره في بناء الديمقراطية على مستووين أولهما دور ثقافي وتعبوي يتحقق من خلال نهوض مؤسسات المجتمع المدني بوظائفها الأساسية في المجتمع. وثانيهما دور تربوي يتحقق من خلال الممارسة الديمقراطية والتدريب العملي على الأسس الديمقراطية في الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني( ).

ان هذا الترابط الجوهري بين فاعلية مؤسسات المجتمع المدني والنهج الديمقراطي يطرح قضية مهمة عند البحث ، وهي ان الامنيات بمؤسسات مجتمع مدني تتكسر على حقيقية صخرة الدولة العربية التسلطية .فمؤسسات المجتمع المدني العربي لاتستطيع ان تقوم بدورها المأمول بفعالية في بناء الديمقراطية في المجتمعات العربية، فهذه المجتمعات تعاني من بقايا الاستبداد وتمركز السلطة في يد فئات محدودة، كما تعاني من ضعف شديد في المشاركة الشعبية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وربما ان اهم ما نلاحظه في هذا السياق ان موقف الدولة ازاء المجتمع المدني يتسم بالتردد او عدم الثقة، فالدولة تسمح قانونا بالجمعيات والتنظمات المدنية ولكنها في الوقت ذاته تضع من القيود القانونية والادارية ما يجعل لها اليد الطولى في مراقبة هذه الجمعيات والمؤسسات، او حلها أو تحدد مجال عملها( ).

ان جوهر مشكلة المجتمع المدني العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية، مما يجعل هذه السلطة اداة مراقبة مستمرة وعائقا امام امكانية تحرر الافراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية. فالدولة العربية تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية في اطار شمولي " لدولنة المجتمع"، ومن قيام اية حركة تجنيد اجتماعية تحد من سلطانها.وفي ظل تبعية المجتمع للدولة ، واعتبار الجسم الاجتماعي مجرد ملحق لها، ومع غياب المؤسسات الوسيطة، تظهر الدولة وكأنها المون، والمدير المالي للمجتمع، والراعي الاول لحركته وطموحاته( ).

ولكن تبقى المشكلة الرئيسة في بحث موضوع المجتمع المدني العربي هي مشكلة

الفاعلية، أي دور المجتمع المدني تنطوي على غاية محددة هي الحفاظ على التمايزات والخصوصيات والتضامنات الجزئية، وفي هذا السياق يصبح دور السياسة، وبعبارة أخرى، الدولة، هي مركزة الجهد البشري المادي والنظري ليس لغاية اخرى سوى التوحيد الاشمل، والمصالح العليا، والغايات الاسمى .

وعليه فليس المقصود من المجتمع المدن اساسا ايجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، إذ ان فاعلية المجتمع المدني – بكافة تكويناته– ينطوي على اهداف اوسع واعمق من مجرد المعارضة. انها المشاركة بمعناها الشامل – سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا– اذ ان هذه المشاركة هي التي تسمح للمجتمع المدني وتتيح له فرصة مراقبة كل البنى الاجتماعية بما فيها مؤسسة الدولة نفسها، وضبطها وتصحيح مسارها. في سياق هذا المنطق، فإنه ليس بالضرورة أن يكون هناك عداء او تناقض بين الدولة والمجتمع المدني. وعلى الرغم من ذلك فإن العلاقة بين الطرفين لا بد من ان تحكمها قاعدة أساسية مؤداها الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني(□□). فكلما قويت مؤسسات المجتمع المدني وازدادت فعاليتها وتواتر نشاطها، ضعفت قدرة الدولة على التعسف ازاء حقوق المواطنين وحرياتهم،. ومن الجدير بالذكر القول انه ليس القصد من استقلال المجتمع المدني كف الدولة عن التدخل في شؤونه ، ووضعه في مواجهة السلطة او جعله ندا لها، انما يأتي من اجل اطلاق العملية الدينامية لتكون ونمو وتطور قواه ومؤسساته، بما يساهم في تعزيز الديمقراطية ويعمل على ترسيخ قواعدها وآلياتها المختلفة. والحقيقة التي لابد من ادراكها هي ان الدولة والمجتمع ليسا امرين مستقلين واحدهما عن الآخر، ولكنهما مترابطان، بل ان المجتمع المدني هو جزء من السياسة بمعناها الواسع والعميق، ويترتب على ذلك انه

من غير الممكن فهم مصير المجتمع المدني العربي ومشاكله في صورته الراهنة الا بفهم وادراك مصير الدولة العربية ومشاكلها في صورتها الراهنة ايضاً(□□).

ثانيا: التحديات الراهنة ..

بداية لابد ان نضع في اعتبارنا ان الطبيعة التسلطية للدولة العربية اثرت بشكل مباشر وسلبي في مؤسسات المجتمع المدني حيث يوجد العديد من القيود التي تحول دون تطوير مؤسسات المجتمع المدني، وتحولها بالفعل الى مؤسسات ديمقراطية قادرة على الإسهام في البناء الديمقراطي في المجتمع. ودون شك فلا يمكن تقوية المجتمع المدني في مجتمع تغيب عنه الحريات والحقوق الأساسية والمؤسسات والآليات اللازمة للممارسة

الديمقراطية، وبالتالي لن تتحقق نتائج ملموسة بإعطاء الأولوية لإحدى المهتمين، بل يتعين السير نحو تحقيقهما معاً. ولكي تتمكن القوى الديمقراطية من صياغة استراتيجية نضالية تهدف الى تحقيق مزيد من التطور الديمقراطي وتقوية المجتمع المدني، في آن واحد، فإنه يتعين علينا أولاً ان نتعرف على الأوضاع الحالية لمؤسسات المجتمع المدني وكيف اثرت عليها الأوضاع السلطوية وحاصرتها( )

الظاهرة التي يجب لفت الانتباه اليها هنا هي أنه بينما نشأت المؤسسات الليبرالية الديمقراطية في الدول الأوربية الحديثة بفعل تطور داخلي وبموازاة مع نشوء تطور هذه الدولة نفسها، مما أدى في نهاية المطاف الى نشوء مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي(الدولة). نجد ان بنى الدولة الحديثة في الدول العربية قد اقيمت بالقوة بسبب ان

غالبيتها كانت مستعمرة. فالسلطة الحاكمة اختزلت الدولة فيها وهي التي انشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج اليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ. أما المضمون الديمقراطي الليبرالي لهذه المؤسسات فقد امتصته الدولة امتصاصا، ولم تمارس الديمقراطية في الواقع العربي . وعندما استقلت هذه الدول ورثت البنى المشوهة عن زمن الاستعمار ، فكان الاستقلال عبارة عن (تأميم)هذه البنى بتسلط السلطة وحلول حكام وموظفين من اهل البلد مكان الحكام والموظفين الأجانب( ).

يعبر المفكر العربي(برهان غليون) عن علاقة المجتمع والدولة بقوله:" أصبحت الدولة مؤسسة خاصة، توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع من أجل خدمة مصالح الفئة الحاكمة،وليس من أجل تعظيم المصالح العامة. وصارت تنظر الى أي حركة او نامة أو اشارة تصدر عن المجتمع على انها معارضة سياسية ورفض لسلطة الدولة

وتهديد مباشر لوجود الأمة والقومية والثروة. ودفعها ذلك الى الانكفاء بشكل أكبر على نفسها وقواها الردعية الخاصة وتنميتها، وبالنتيجة تخصيص القسم الأكبر من موارد الدولة لا لتوفير حاجات المجتمع وانما لتعظيم وسائل القضاء عليه( ).

ومن المؤكد ان توسع دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع ادى الى تسلط الدولة على المجتمع وتسيدها عليه. صحيح ان الفترة الماضية شهدت عدة اصلاحات وعلى مختلف الصعد، إلا أن هذه الإصلاحات لم تقترن بتطوير صيغ الحكم السياسية نحو مزيد من الديمقراطية والدستورية، بل كانت هذه الاصلاحات مصحوبة بالارهاب المنظم للدولة، ومنع فئات السكان والقوى الاجتماعية من

المشاركة. ومن ثم وجود مشكلات وازمات عدة، منها الأزمة المالية نتيجة الزيادة في انفاق الدولة لخدمة التضامنيات التي تخدم مصالح الفئة الحاكمة، كذلك الخلل في توزيع الدخل لمصلحة الحضر على حساب الريف، مما أدى الى افقار الريف، وهجرة نسبة كبيرة من سكاني المدن، زيادة على ظاهرة الانفاق الضخم على التسليح ال ففي سياق المشروع الشمولي لدولنة المجتمع، تكتسح الدولة العربية كل مجالات الحياة المجتمعية، وتنتشر سلطة الدولة في جميع اركان المجتمع، فتصبح أداة مراقبة مستمرة وعائقا امام امكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية. فالدول العربية تقف على الدوام على الضد من نشوء مؤسسات المجتمع المدني ومن دورها ونشاطها، واصبحت مؤسسة خاصة توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع لخدمة مصالح الفئة الحاكمة وليس لتعظيم المصالح العامة(□□).

عملية اتخاذ القرارات السياسية ورسم السياسة العامة، مما يجعل منها ضرورة لا غنى بالنسبة للعملية الديمقراطية. وإذا كانت الدول العربية تميل للاستيلاء على دور هذه المؤسسات واشغال محلها عن طريق اجهزتها في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية كمفتاح للهيمنة على المجتمع.ويعود الموقف المعارض لمؤسسات المجتمع المدني الذي تتبناه الدولة العربية اصلا، الى الخوف من تنامي المعارضة السياسية لها ودرء مخاطر وجودها على ساحة العمل السياسي، وضمان احتكار العمل السياسي والانفراد بالساحة السياسية من قبل النخب الحاكمة، وقمع اماكانات بروز مبادرات او توجهات مستقلة لهذه المؤسسات والحد من حرية حركتها السياسية، وتحقيق الهيمنة الايديولوجية وفرض الالتزام بالخط والاتجاه السياسي العام لها، والوصول الى تبعية هذه المؤسسات لها والحاقها باطرها وبناها السياسية بشكل كامل. لاشك ان تضخم دور الدولة العربية واتساع تدخلها على حساب مؤسسات المجتمع المدني، يأتي في العادة ليمس حقوق المواطنين وينال من حرياتهم وبروز ظاهرة تعسف سلطة الدولة إزائهم.(□□)

ان النمو السرطاني لقوة الدولة في جميع مناطق الوجود الانساني في المجتمع يعد من الملامح المأساوية في الحياة الاجتماعية، وهو ما دفع بعض المفكرين الى القول بأن المجتمع العربي مصادر كليا كحقيقة سياسية، فهو غير موجود او غير محدد. والنتيجة المحتمة لهذا الانتشار الدولتي الواسع هو ضمور قوة الانسان العربي وارادته وفاعليته، بل ضمور كل شيء ذي فاعلية لصالح الدولة. والمحصلة ان

مؤسسات المجتمع المدني العربية فقدت فاعليتها وكفاءتها، فالتنظيمات الوسطية كالاتحادات، والاحزاب الوسطية التي تربط بين الأفراد والدولة فقد فقدت استقلالها وجوهرها ومشروعيتها تدريجيا، واصبحت مجرد اشكال متحجرة لوجود سابق، كما تحولت الى ادوات جاهزة في البلدان العربية للسيطرة على المواطنين، بما يعني انها صارت بمثابة وسائل تضييق الخناق على المجتمع، ومن دون المجتمع المدني يكون الافراد مجرد اشياء وليسوا مواطنين في دولة ديمقراطية. ان الدولة التسلطية هي الشكل الحديث والمعاصر ككل الأشكال التاريخية للدولة المستبدة (كالإقطاعية والسلطانية والبيروقراطية)(□□) تسعى الى تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر السلطة والقوة في المجتمع لمصلحة الطبقة أو النخبة الحاكمة وتتميز بالخصائص الآتية(□□1):

1-خلافا لكل اشكال الدولة المستبدة تحقق الدولة التسلطية هذا الاحتكار عن طريق اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته الى تنظيمات تضامنية تعمل كإمتداد لأجهزة الدولة.

2- انها تخترق المجتمع المدني وتلحقه بالدولة ، اما عن طريق التأميم، او عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية التي تقود الى رأسمالية الدولة التابعة وليس الى الاحتكارية.

3-ان شرعية نظام الحكم فيها، تقوم على اساس استعمال العنف (او القوة السافرة) والإرهاب أكثرمن اعتمادها على الشرعية التقليدية.

4- تجد الدولة التسلطية تبريرها في عقيدة النخب الحاكمة العربية، التي ترى ان من حق الدولة وواجبها التدخل في حياة المجتمع الفكرية والاجتماعية والاقتصادية، إذ تبيح السلطة المركزية لنفسها حق اعادة تشكيل علاقات الملكية وتقرير نوعية الافكار والقضايا وحتى المعتقدات التي ينبغي ان ينشغل بها المواطن الصالح، من وجهة نظرها، وكذلك تم التخلي كليا عن استقلالية المجتمع المدني باسم بناء الدولة والأمة ومبررات الامن والمصالح العليا. يرى الاستاذ عبد الغفار شكر ان الدلوة العربية تسعى للهيمنة على فضاء مؤسسات المجتمع المدني من خلال آليات عدة(□□):

أ: الية التشريع

استخدمت النظم السلطوية آلية التشريع للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني واخضاعها للسيطرة الحكومية مما يحد من نموها وقيامها بالدور المطلوب منها،

واسهامها في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع، واجريت تعديلات على القوانين القائمة عندما تبين انها لاتكفي لاحكام السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات اهلية ونقابات مهنية وعمالية واتحادات طلابية. ومنظمات حقوقية ودفاعية. وكان لهذا الاطار التشريعي الذي يفرض قيودا عديدة على انشاء ونشاط هذه المنظمات اكبر الاثر في حد قدراتها وامكانات نموها.

ب: احتكار الاعلام والحد من حرية الصحافة

يعد الاعلام الحر والمستقل جزءا من المجتمع المدني بما يوفره للمواطنين من معارف تساعد على غرس قيم الثقافة المدنية وتطورها مساهماً بذلك في تكوين رأي عام متفهم لضرورات تطوير مؤسسات يمارس المواطنون من خلالها دورا ايجابيا في الدفاع عن مصالحهم وتحسن احوالهم..الخ. ان هذا الدور الاعلامي مفتقد في كثير من الأقطار العربية ىحيث تحرص الحكومات على احكام سيطرتها على اجهزة الاعلام الجماهيري كالتلفزيون والاذاعة واحتكارها، بحيث لاتعبر الا عن رأي الدولة، وتعمل هذه الحكومات ايضا على الحد من حرية الصحافة.

ج: الحد من الحريات والحقوق الاساسية

لايمكن ان ينمو المجتمع المدني وتنضج مؤسساته في ظل مناخ غير ديمقراطي، وهناك ارتباط قوي بين تطور المجتمع المدني والانتقال الى الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات. وقد ربط الاعلان العالمي لحقوق الانسان بين الحق في تكوين الجمعيات والحق في المشاركة الشعبية وتوافر الحقوق والحريات الاساسية في المجتمع.ويلعب التضييق على الحريات والحقوق الاساسية عاملا محبطا بالنسبة لامكانيات تطور مؤسسات المجتمع المدني.كما تشكل القيود المفروضة في معظم الاقطار العربية على حرية التنظيم بما في ذلك حق تشكيل الجمعيات وتأسيس النقابات عاملا سلبيا آخر يحول دون اسهام المواطنين في العمل العام،. كما تلعب القيود المفروضة على حرية الرأي وحق التعبير وما يتعرض لهم المواطن من انهاك للحقوق المدنية دورا مماثلا أيضا.

وبلاريب فان هذا السعي الحثيث من قبل الدولة للتمدد في كل تفاصيل الحياة قاد الى نتائج كارثية يمكن ملاحظة اهمها(□□):

1-قادت محاولة تسييس المجتمع المدني بشكل كامل الى انهيار هذا المجتمع. ففي اطار تحويل أي ممارسة او نشاط فردي او جماعي، ثقافي او اجتماعي او اقتصادي الى نشاط ذي طبيعة سياسية، ولدت الدولة

الشمولية والسلطة المطلقة؛ وعن طريق القضاء على قوانين العمل الاقتصادي وقوانين التفاعل الثقافي والفكري في كل ثنايا المجتمع، توقفت الحياة فيه ووجدت الدولة نفسها في فراغ شامل، حيث ضعفت خلايا المجتمع الحية وقواه القادرة على دفع المجتمع والحياة الى امام.

2-ان مشروع دولنة المجتمع لم يضع تسوية متينة وراسخة في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وانما دفع بقوة نحو اضعاف الدولة بفعل انتشارها الواسع وتدخلها المكثف والاعباء المضافة التي اثقلت كاهلها، وفسح المجال امام تنامي قوى المعارضة .

3- ان السعي المستمر لتعزيز هيمنة الدولة على المجتمع، قد عمل على الترهل المستمر للدولة في وظائفها واجهزتها، وان الرفض المتزايد والمعارضة المتنامية لمشروع تسييس المجتمع وربطه بالدولة، في الوقت الذي نال فيه من شرعية الحكم الشمولي، قد اضعف من قبضة الدولة على المجتمع.وعلى هذا فان النمو المتواصل لمنظمات امن الدولة والرغبة المتزايدة في نظام مستقر وتقوده نخب تكنوقراطية ذات فعالية وغير مقيدة بالاعتبارات المحلية والضعف التنظيمي والعقائدي لمجموعات المعارضة السياسية في المجتمع العربي، يدخل في اطار معوقات التغيير.

4-انها اصبحت مؤسسة خاصة توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع من أجل خدمة مصالح الفئة الحاكمة وليس من أجل تعظيم المصلحة العامة، وتنظر الى كل حركة أ نامة او اشارة تصدر عن المجتمع المدني على انها معارضة سياسية ورفض لسلطة الدولة وتهديد مباشر لوجود الامة والقومية والثورة، مما دفعا الى الانكفاء بشكل

اكبر على نفسها وقواها الردعية الخاصة وتنميتها.

والى جانب دولة العسكر التي اغلقت الباب بوجه الديمقراطية باسم "الثورة" كان هناك ما يمكن وصفه ب"الدولة التقليدية" التي يقوم كيانها على توظيف الأمر الواقع (مع استثمار العقيدة والقبيلة والغنيمة) في الامساك بالسلطة المطلقة، والحرص بالتالي على تحجيم المجتمع في اطاره التقليدي والحيلولة دون قيام المؤسسات الحديثة من جمعيات ونقابات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني. ان تدمير المجتمع لا يعني شيئا آخر سوى تدمير السلطات المدنية وحرمانها من التكون وإلغاء مبدأ وجودها حتى لا تشكل حاملا ممكنا لبذور بناء سلطة سياسية جديدة معارضة تحد من

سلطة الفئة الحاكمة او تهدد احتكارها المطلق لسلطة الدولة(□□).

وبناءا على ذلك فإننا نجد ان المجتمع المدني في الوطن العربي يمر بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتعقيد، تتشابك فيها الأبعاد العالمية والدولية، والمتغيرات الداخلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتيارات الفكرية والثقافية. وعلى الرغم من اتساع نطاق المجتمع المدني المنظم فلا تزال تعاني في مجملها العديد من القيود والعوامل المحبطة الناجمة عن تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. وتتفاوت اوضاع هذه المؤسسات من قطر لآخر باختلاف النظم السياسية رغم انها تتلقى جميعاً في تركيز السلطة في يد فرد او نخبة محدودة تهمين من خلالها السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى وعلى المجتمع. ففي مجموعة الأقطار التي تشهد تعددية سياسية وحزبية مقيدة أو توجها نحو الديمقراطية مثل لبنان والمغرب ومصر والاردن واليمن والجزائر وتونس هناك اتجاه لنمو الجمعيات الاهلية والمنظمات الاجتماعية الاخرى اكثر من النظم السياسية الاخرى المحافظة. وبالنتيجة تتنوع المنظمات وتنشط في مجالات لا نجدها في الاقطار الأخرى، واوضح مثال لذلك منظمات حقوق الانسان ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة والمنظمات التنويرية(□□).

اضف الى ذلك فإن لهذه المؤسسات أسباب وهن وعجز اخرى.بوجه عام نجد المجتمع المدني العربي واقعا تحت حصار الميراث الثقافي الذي يحد من قدراته. والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لا تسمح للمجتمع العربي بحرية الحركة.

فالمجتمعات العربية تعاني عموما من بقايا الاستبداد وتمركز السلطة بيد فئات محدودة، وغياب المشاركة السياسية على مختلف المستويات . هذه الاوضاع انعكست سلبا على مؤسسات المجتمع المدني وتعثر تحولها الى مؤسسات ديمقراطية قادرة على الاهتمام في عملية البناء الديمقراطي التي تتطلب وجود مؤسسات مدنية فاعلة. كما لايمكن تقوية مجتمع مدني في مجتمع تغيب عنه الحريات والآليات اللازمة للممارسة الديمقراطية . وكذلك فإن اجتماعات تلك المؤسسات شكلية ، وجمود النخبة داخل المؤسسة واستمرارها في القيادة لسنوات طويلة فضلا عن ارتفاع متوسط اعمارها دون منح المجال للاجيال الجديدة الفرصة لتولي القيادة واكتساب خبراتها.وتنفرد هذه النخبة باصدار القرارات دون ان تتيح فرصة المشاركة للاعضاء في صنع سياسات المؤسسة وتوجهاتها وبالتالي

لا تتوفر لهذه المؤسسات امكانية حقيقية لتجسيد نمط ديمقراطي في القيادة. لهذا فإن عددا كبيرا من هذه التنظيمات يتسم بالمرحلية (71)، حيث تختفي بعد فترة قصيرة من تأسيسها. كما وتخضع أيضا بعض الاتحادات والنقابات الى الاحزاب وهو ما يعرض استقلالها الى خطر التدخل الخارجي.وفي بعض الاحيان يتسم تركيب مثل هذه المؤسسات بالبساطة في بنيتها أو تركزها في المدن الرئيسة والعواصم، وهو ما يحرم باقي المواطنين من المشاركة. وهناك أيضا ضعف درجة التجانس في مؤسسات المجتمع المدني العربي، وذلك بسبب انتشار الصراعات الحادة والمنافسة الشديدة بين الأشخاص(72).

وربما ياتي الجانب المادي من اهم التحديات ويتمثل في ضعف مصادر التمويل لضمان تقديم الخدمات وتفعيل النشاطات. وان توفر فإنه يكون عادة وفق اشتراطات غير شفافة تسهم في ان تفقد المؤسسة استقلالية قراراتها. بالإضافة الى شيوع ظاهرة المتاجرة عبر ايجاد مؤسسات وهمية تحت عناوين مؤسسات مجتمع مدني.

ان ضعف المجتمعات المدنية العربية يتمثل ايضا في بنائها الهيكلي ، وهذا يتعلق ببنية المجتمعات المدنية المحلية وبظروف نشأتها التاريخية، وبعضها الىخر يخص منظمات المجتمع المدني من حيث فقدانها للعمل المؤسساتي، وافتقار قياداتها للمهارات الظرورية والخبرات اللازمة لتنظيم واستثمار الطاقات وبناء القدرات واقناع الجماهير ووضع الاستيراتيجيات القادرة على التوفيق بين الامكانات والاهداف العاجلة أو بعيدة المدى .كما ان تجارب المجتمعات العربية في مجال ادارة الحوار الداخلي لاتزال محدودة ولم تخضع للتقييم والنقد بالقدر الكافي لتحديد اسباب فشل اغلب تلك المحاولات في تعميق التنسيق بين مختلف الاطراف المعنية بالإصلاح الشامل، واخفاقها في اقامة التحالفات الدائمة وبناء الكتلة التاريخية القادرة على احداث المنعرجات في تاريخ الشعوب وانجاز البديل الديمقراطي(□□).

ويمكن ان نجمل من خلال ما تقدم ان سمات المجتمع المدني العربي تتمثل بوجود مساحة كبيرة من النشاط الاقتصادي في اغلبية الاقطار العربية تسيطر عليها الدولة. ووجود تباين كبير في طبيعة البنى الطبقية، فبينما يتسع حجم الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة، وهما عماد المجتمع المدني في بعض الأقطار، يضيق حجمهما في بلدان أخرى، وتتسع بالمقابل نسبة الفلاحين، وسكان الريف الى اجمالي السكان.وكذلك فإن البلدان العربية متباينة فيما يتعلق بدرجة قبولها لوجود

مؤسسات وتنظيمات النقابات والاحزاب والاتحادات والجمعيات التي تدخل في نطاق المجتمع المدني، بينما تقترب عدة بلدان من تطبيق تعددية سياسية بدرجة معقولة كما في مصر ولبنان والجزائر وتونس والمغرب والاردن، ثم اليمن.

ان القيمة الحقيقية لمؤسسات المجتمع المدني تتمثل في نقل العملية السياسية الى مستوى العمل المؤسسي، فإذا كانت المؤسسات الحكومية هي محور التنافس بين القوى السياسية، فإن مؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي يجري عبرها التنافس ويمر من خلالها، الأمر الذي يجعل وجودها بمثابة العمود الفقري لعملية صنع واتخاذ القرارات السياسية، اذ تتولى مؤسسات المجتمع المدني عملية التعبير عن المصالح وبلورتها وتقديمها الى المؤسسات الحكومية التي تتولى عملية تحويلها وانتاجها بصيغة قرارات سياسية عامة(□□).

ان قيام المجتمع المدني في الوطن العربي وتوطيد دعائمه واركانه يكاد يصبح احد ابرز الآليات التي تتلاقى عبرها كل عوامل تحصين وحدة المجتمع العربي. فعبر مؤسساته تتلاقى عناصر المجتمع بكل انتماءاتها وتتفاعل. ومن خلال آلياته تتبلور الممارسة الديمقراطية، أداء وتربية، واسلوبا في التفكير والعمل. وعبر صيغ المجتمع المدني المتاحة، يمكننا التوسع التدريجي في هامش المشاركة في الحياة العامة، وتبديد الكثير من المخاوف السائدة لدى الحكام والمحكومين.ولا يفوتنا ان نذكر ان من شروط نجاح التحول الديمقراطي العمل على بناء مؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها مؤسسات وسيطة بين الفرد من ناحية، والدولة من ناحية اخرى، وهي البديل الوظيفي لمؤسسات المجتمع التقليدية، ولانها أيضا هي مؤسسات المراقبة والمحاسبة، بل المشاركة في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية(□□).ومن المهم ان ندركان المجتمع المدني لا ينشط لوجود هياكل تشكل رسميا السلطات العامة ، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها ، مالم تعززها بل تسبقها ثقافة مواكبة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين ، واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتظاهر والاحتجاج السلمي. وهذا يعني انه لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني ان تكون فاعلة من دون اطار ثقافي يساعد في ترسيخ الممارسة الديمقراطية ومبادئها.

الخاتمة

ان المجتمع المدني فكرة مهمة كونه يقع في صميم التجربة الديمقراطية ، واذ تمثل سياسية التغيير الديمقراطي منعطفا سياسيا

واجتماعيا جوهريا في الحياة السياسية العربية ، فان التحول نحو الديمقراطية يبقى متعثرا دونما قيام مؤسسات المجتمع المدني ، فهي الضمانة تجاه تسلط الدولة العربية والنخب الحاكمة. ان الالتزام بإطر الممارسة الديمقراطية ، يتوقف على العمل لاستكمال مبادئ وعناصر وىليات العملية الديمقراطية بالكامل، وبعكسه سيتعاظم نفوذ النخب الحاكمة ، وتصبح مؤسسات المجتمع المدني على هامش الحركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ان طبيعة النظام السياسي العربي يمثل العقبة الرئيسة امام وجود مجتمع مدني حقيقي يملأ المجال ما بين الدول والمواطن ويسهم في ضبط ايقاع الحراك السياسي والاجتماعي. وبالتالي بات لزاما على هذه الانظمة التسلطية ان تستمع الى دعوات الاصلاح السياسي التي تطالب بها النخب والجماهير العربية، وان تاخذها على محمل الجد خاصة في ظل عالم معرفي واسع وتنامي الوعي الشعبي العربي الى حد كبير. فلم يعد بوسع هذه الانظمة– التي تمارس سياسات تغييب الوعي العربي وتسطيح ثقافته السياسية ، وسياسات التخويف – إلا أن تبنى النهج الديمقراطي في الحكم . ولم يعد مقبولا ابدا تأجيل سياسات الإصلاح بحجة عدم استكمال شروط التحول ووجود تهديدات خارجية. ان استمرار اشتغال الدولة العربية بسياساتها السابقة وببناها التقليدية وبهيمنة مجموعة من الاشخاص على مقدرات الدولة. سيضع هذه الدول على شفا الانهيار والتشرذم ودخولها في نفق فوضوي لا يمكن لاحد ان يتكهن بتداعياته الخطيرة . وما يحدث اليوم في المنطقة هو أشبه (بتسونامي) لا طاقة لأحد – حتى الدولة العربية التسلطية – ان تقف بوجه تياراته العاتية. فهذا العقد من الزمن هو عقد الشعوب الواعية بضرورة التغيير والاصلاح في ظل عالم متعولم يوفرالمعلومة باسرع الطرق واكثرها تقنية.

وان كنا نؤمن باهمية مؤسسات المجتمع المدني في حياتنا فذلك يستدعي ان يتحلى الأفراد بمسؤلياتهم بإدراك الحدود والحواجز والتي هي غالبا ما يتوقف عليها تحقيق امالهم الرفيعة.بمعنى ان نتحرر من كل حواجز الخوف الذاتي وسلبيات ثقافتنا التقليدية القائمة على تقديس الفرد والعصبية . وإن نحن تخلينا عن فكرة المجتمع المدني فسيحل دون شك محلها نظام سياسي اجتماعي يكون فيه انكار التعبير تماما عن طموحات التطور التام ، ويضع العوائق الكابحة لحركة النمو المجتمعي وبالتالي نكون امام مجتمع متماهي مع الدولة التسلطية أو ذائبا فيها.

الهوامش

[1] د. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الأنسان،ط3،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2004، ص116.

[2] حسن ناظم و علي حاكم صالح، المجتمع المدني –تاريخ نقدي، ط1،معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007، ص 7.

[3] المصدر نفسه، ص8.

[4] د. الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص 18.

*باحثة وكاتبة فلسطينية من مدينة نابلس، ناشطة في مجال الديمقراطية والمجتمع المدني.

[5] نادية ابو زاهر، غموض مفهوم المجتمع المدني ، متاحة على الانترنت: www.dctcrs.org

[6] د. الصبيحي ، المصدر نفسه ، ص 18.

[7] د.وهبة الزحيلي، حق الحرية في العالم، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط1، 200،ص51.

*أحد اكبر فلاسفة القرن السابع عشر(1588-1679م) بأنجلترا واكثرهم شهرةً، خصوصاص في المجال القانوني وكذلك اشتغل بالفلسفة والاخلاق والتاريخ. وقد ساهم في بلورة كثير من الطروحات التي تميز بها هذا القرن على المستوى السياسي والحقوقي.

[8] اثير الخاقاني،المجتمع المدني العالمي والعراقي–نظرة تاريخية وقراءة نقدية اسلامية، ينظر شبكة الانترنت على الموقع:

www.ahnoor.se

[9] – ينظر: نظريات تفسيرنشوء (التكافل الاجتماعي) متاحة في موسوعة ويكيبيديا على الموقع الاكتروني:

www.ar.wikipedia.org

[10] حسن ناظم و علي حاكم صالح، مصدر سبق ذكره ، ص 20.

[11] د. عامر عبد زيد، من أجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف، العدد 22،بيت الحكمة العراقي،بغداد، 2010 ، ص85.

* كاتب وفيلسوف تجريبي ومفكر سياسي انكليزي عاش ما بين الفترة (1632–1704) ويعتبر من أشهر مؤسسي الليبرالية، ومن اهم مفكريها في العالم. وكانت طروحاته الفكرية مخالفة لما كان سائداص في عصره مما عرضته لمخاطرة الملاحقة من البوليس.

[12] د. الصبيحي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 19–20.

[13] د. عامر عبد زيد،المصدر السابق ، ص85.

[14] اثير الخاقاني،المجتمع المدني العالمي والعراقي–نظرة تاريخية وقراءة نقدية اسلامية، والخاقاني كاتب عراقي في المهجر وله كتابات مهمة على موقع مركز النور: ينظر شبكة الانترنت على الموقع: www.ahnoor.se

[15] في المجتمع المدني متاحة على المقع الاكلتروني: www.ahlubaitonline.com

[16] حسن ناظم و علي حاكم صالح، مصدر سبق ذكره ، ص23.

*(1712–1778م) فيلسوف فرنسي، من اهم كتاب عصر العقل ن وهي فترة من التاريخ الأوربي. ساعدت فلسفته في تشكيل العديد من الاحداث السياسية التي ادت الى الثورة الفرنسية. فأعماله اثرت في التعليم والادب والسياسة.

[17] د. الصبيحي ، مصدر سبق ذكره ، ص20.

[18] جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي ، ترجمة ذوقان قروط، دار القلوم، بيروت، دون تاريخ ، ص63.

[19] المصدر نفسه، ص68.

[20] أحمد السهلاوي، نظرية العقد الإجتماعي، متاحة على الموقع الإلكتروني: www.ahewar.or;

[21] جان جاك روسو، مصدر سبق ذكره، ص55.

[22] أثير الحخاقاني، مصدر سبق ذكره، وهو صفحة الكترونية.

[23] د. الصبيحي ، مصدر سبق ذكره، ص 20.

[24] اثير الخاقاني، المصدر نفسه.

[25] د. الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص 21.

[26] د. بشرى محمود الزوبعي، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراكية في العراق، مجلة نداء الحرية،العدد 3، مركز نداء الحرية للتطوير والتنمية البشرية، بغداد، 2007، ص 17.

[27] حسن ناظم و علي حاكم صالح، مصدر سبق ذكره ، ص34.

[28] د. الصبيحي، المصدر السابق، ص22.

[29] حسن ناظم و علي حاكم صالح، مصدر سبق ذكره، ص35.

[30] د. الصبيحي ، مصدر سبق ذكره، ص ص 21 –22 .

[31] ستيف م يلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة د. فريال حسن خليفة، ج3، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص ص 21–22.

[32] ينظر عبد الغفار شكر و د. محمد مورو، المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية، ط1، دار الفكر، دمشق، 2003،ص ص 40– 43 .

[33] – د. بشرى محمود الزوبعي ، مصدر سبق ذكره، ص 20.

[34] د. الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص23.

[35] منى حمدي حكمت، المجتمع المدني في الفكر السياسي العراقي المعاصر، مجلة دراسات عراقية، عدد 5، بغداد، 2006، ص 223.

[36] نادية ابو زاهر، مصدر سبق ذكره، صفحات الكترونية.

[37] د. محمد عبد الجابري : في مجموعة باحثين ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2000، ص ص 183–184.

*محمود عبد الفضيل: كاتب ومفكر اقتصادي مصري.

* د. سعد الدين ابراهيم ، كاتب ليبرالي معارض لنظام مبارك.

[38] نقلا عن د. الصبيحي ، مصدر سبق ذكره ، ص g.29

[39] عبد الغفار شكر..، مصدر سبق ذكره، ص 43.

*حسين توفيق: كاتب واكاديمي ومؤلف عربي.

[40] نقلا عن : د. عبد الجبار أحمد، مستقبل مؤسسات المتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد 31، كلية العلوم السياسية ، بغداد، 2005، ص 89.

*كريم ابو حلاوة ، كاتب وباحث سوري ، قسم الاجتماع، جامعة تشرين السورية.

[41] كريم أبو حلاوة في المجتمع المدني متاحة على الموقع الالكتروني: www.ejtemay.com

*اماني قنديل: اكاديمية مصرية، المدير التنفيذي للشبكة العربية لمنظمات المجتمع المدني.

[42] أماني قنديل في المجتمع المدني متاحة على الموقع الالكتروني: www.ejtemay.com

[43] كريم محمد حمزة ؛ المجتمع المدني والدولة: أوجه التفاعل والتقاطع، في مفهوم المجتمع المدني المتاحة في شبكة الانترنت،على الموقع التالي: www.ahewar.org

[44] برهان غليون، غياب المجتمع المدني دليل التخبط العربي، مجلة الشرق الاوسط ، العدد 10564، في 31/ 2007/10.متاحة على موقع الجريدة الالكتروني: www.awsat.com

[45] نقلا عن أثير الخاقاني: مصدر سبق ذكره ، صفحات الكترونية.

[46] نقلاً عن عبد الإله بلقزيز، في مجموعة باحثين في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،مصدر سبق ذكره ص ص 159-160.

[47] محمد احمد أسماعيل ، دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع تطبيق على مصر،ج2، 1986، ص 406

[48] – د. حسين علوان البيج ، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة ، في مجموعة باحثين في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، المصدر السابق ذكره ص 163.

[49] للمزيد ينظر: ستيفن م. ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مصدر سبق ذكره ص ص 131-142، و عبد الغفار شكر ود. محمد مورو، مصدر سبق ذكره.ص ص 62-69.

*محمد مورو: مفكر وداعية اسلامي مصري

[50] المصدر السابق، ص107.

[51] عبد الغفار شكر ود. محمد مورو، مصدر سبق ذكره.ص 104.

[52] – د. حسين علوان البيج ، ...في –مجموعة باحثين ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 159

[53] نقلا بتصرف عن عبد الغفار شكر....،مصدر سبق ذكره، ص53 وما بعدها.

[54] ستيفن م. ديلو، مصدر سبق ذكره، ص ص 138-139.

[55] د. حسن علوان البيج ، مصدر سبق ذكره ص 158.

[56] د. ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 282.

[57] أماني قنديل، الجمعيات الاهلية والمجتمع المدني في العالم العربي، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية ، القاهرة، 1992، ص51.

[58] د. ثناء فؤاد عبدالله، مصدر سبق ذكره ، ص 282.

[59] المصدر نفسه بنتصرف ، ص ص 284-288.2.

[60] للمزيد ينظر عبد الوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي والمجتمع المدني: متاحة على لموقع الاكتروني: www.homforiraqis.se

[61] د. محمد عابد الجابري،الديمقراطية وحقوق الانسان ، مصدر سبق ذكره، ص ص 110-113.

[62] ينظر:د. ثناء فؤاد عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص 285.

[63] د. احمد شكر الصبيحي، مصدر سبق ذكره ، ص 134.

[64] ينظر د حسين علوان اليسج ، اشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، ط1 ، مؤسسة مجد، بيروت، 2009، ص ص 106-104.

[65] د. ثناء فؤاد عبدالله ، مصدر سبق ذكره، ص ص 286-287 بتصرف.

[66] د. حسين علوان البيج ، اشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص 65-66.

[67] – عبد الغفار شكر....، مصدر سبق ذكره، ص ص 83-87.

[68] للمزيد ينظر د. حسين علوان ، مصدر سبق ذكره، ص ص 68-74.

[69] د. احمد شكر الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص 135.

[70] عبد الغفار.....، مصدر سبق ذكره، ص 80.

[71]

[72] د. ثناء فؤادعبدالله، مصدر سبق ذكره، ص 293.

[73] د. عامر عبد زيد، مصدر سبق ذكره 97-99.

[74] د. ثناء فؤاد عبدالله، مصدر سبق ذكره ، ص 292.

[75] د. أحمد شكر الصبيحي، مصدر سبق ذكره ، ص ص 237-238.